

حسنه او قبحه عند الله اى يدرك العقل ذلك بالضرورة
 كحسن الصدق النافع و قبح الكذب الضار و بالنظر
 كحسب الكذب النافع و قبح الصدق الضار و قيل
 العكس و يحى الشرع موكد ذلك او باستعانة الشرع
 فيما حفى على العقل كحسب صوم اخر يوم من رمضان
 و قبح صوم اول يوم من شوال و قوله كغير عقلى
 و شرعى خبر منتهى الحد و فى اى كل منهما او كلاهما
 و تركه كغير المدح و الثواب العلم بهما من ذكر مقابلهما
 الا نسب كاذب باصول المعتزلة فان العقاب عندهم
 لا يتكلف ولا يقبل الزيادة و الثواب يقبلها وان لم
 يتكلف ايضا و **شكر المنعم** اى الشئ على الله تعالى
 لانعامه بالخلق و الرزق و القسمة و غيرها بالقلب
 بان يتحدث بها و غيره كان يخضع له تعالى و **اجب بالشرع**
لا العقل منه لم يبلغه دعوة نبي لا يات ثم تركه خلافا
 للمعتزلة و **لا حكم موجود قبل الشرع** اى البعثة
 لاحد من الرسل لانها لا زمة حينئذ من ترتيب الثواب
 و العقاب بقوله تعالى و ما كنا محدثين حتى نبعث

رسولا

رسولا اى و لا مشييين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر
 مقابله من العذاب الذى هو اظهر فى تحقق معنى التثمين
 و انتفاء الحكم الذى هو الخطاب السابق بانتفاء قيد منه
 وهو التعلق التجيزى بل **الامر** اى الشأن فى وجود
 الحكم **موقوف الى ورود** اى الشرع اشارة الى اقاله
 الى انه مراد من عدمه فى الافعال قبل البعثة بالوقف
 فليس مخالفا لمن نعى من الحكم فيها و يدل هنا الاستتال
 من عدمه الى اخره وان اشتمل على الاول اذ توقف الحكم
 على الشرع مشتمل على انتفاءه قبله و وجوده بعده
و حكمت المعتزلة العقل فى الافعال قبل البعثة
 لما قضى به فى شئ منها ضرورى و مخصوص بان ادرك
 فيه مصلحة او مفسدة او انتفاها فامر قضاة فيه
 ظاهرا و هو ان الضرورى منطوقه باباحته و الاختيارى
 مخصوصه بتقسيم الى الانقسام الخمسة المحرم و غير
 لانه ان اشتمل على مفسدة فعلة محرمه بالظلم او تركه
 فواجب كالعدل او على مصلحة فعلة مندوب كالاحسان
 او تركه فمكروه وان لم يشتمل على مفسدة و لا مصلحة

بالتفحص في الهم والاختيار